الثورة
الخميس 8 شعبان 1433هـ 28 يونيو 2012م العدد (17390)

دغيش:

أين كنتم يوم توقف دعم حليب الأطفال؟

> يتمسك النائب عبدالباري دغيش برأيه أن قضية الديزل ومناقشتها بهذه الصورة خرجت عن طورها الاقتصادي إلى الكيد السياسي ومحاولة عرقلة الجهود، وعلق عقب جلسة الحكومة والبرلمان بالقول إن الأصوات التي تعارض فتح السوق حتى لا يصبح هدفا للمهربين كانت بعيدة عندما طرحت قضايا أكثر أهمية وقيمة وقد أجاب على فقرة البرلمانيات «ثلاثة أسئلة فقط».

القطاع الزراعي

■ **لكنهم حريصون على المزارعين والتخفيف عن ظروفهم الصعبة؟**

– جميعنا حريص على المواطنين الذين أوصلونا إلى هنا لكن هذا الحرص لا يحدث عنه أضرار كبيرة تصيب البلاد كلها، لقد قامت الحكومة بوضع حزمة من البدائل إن توافرات فستحقق للقطاع الزراعي مالم يتحقق في أي فترة.

– فهناك هيئة التسويق وتنظيم الري، وقد كشف اليوم أن 24% من الزراعة تستفيد من الآبار والديزل وهي في معظمها مزارع قات لا تفيد.

وحدها السياسة

■ **أين ترى السياسة في هذا الموضوع رغم أنه اقتصادي؟**

– في كل محطة من النقاش الحكومة رسمت سياسة وعليها السير عليها وأي عرقلة لا تخدم الاقتصاد المهدد بالانهيار وقد خلقت إلى أمام الحكومة مشاكل لم تكن موجودة وعليها تحديها والوقوف أمامها والسياسة الآن تحاول عرقلة السير نحو تحقيق البرنامج الواضح، أين كانت هذه الأصوات عندما رفع الدعم عن حليب الأطفال أو عن القمح الذي يصل إلى الجميع ومع ذلك لم يعترضوا.

أين كانوا وهم يقرون دعماً شعبياً للمستشفيات وهي لا تقوم بأي خدمة للناس، أين كانوا والحكومة السابقة ترفع الدعم عن أدوية الأمراض المستعصية، وحدها السياسة وألعابها أوجدتهم.

لا يجدون علاجاً.

■ **باعتبارك في لجنة الصحة والسكان في مجلس النواب ما أكثر ما يؤلمك؟**

– كل الأشياء التي تؤلم المرضى، أشدها العدد الكبير في وفيات الأمهات أثناء الولادات لعدم توفر خدمة صحية جيدة، المرضى الذين لا يجدون علاجا لآلامهم المستعصية، المستشفيات وهي تغلق أبوابها امام المرضى غير القادرين على دفع التكاليف، كل شيء مؤلم مادام أنه يؤثر على إنسان يجب أن يعيش حياة جيدة وملائمة.

شوقي القاضي: إخوان مصر لم يفوزوا!

■ قال عضو مجلس النواب إن فوز محمد مرسي برئاسة جمهورية مصر العربية لا يعني أن الإخوان المسلمين هم من فازوا وحدهم والنسبة القليلة في الجولة الأولى أكبر دليل حيث لم يصلوا إلى 4% وفي الجولة النهائية تحالف معهم الآخرون من عروبين وشباب مستقل، وقد أكد المرشحون الآخرون تأييدهم لمحمد مرسي وقالوها علانية من مرشحهم وهو ما يعني أن ناخبيهم صوتوا لمرسي.

ونصح شوقي القاضي حركة الإخوان المسلمين أن تنظر إلى الآخرين وأن لا تعمل وحدها وأن تدخل في شراكة مع جميع القوى المعارضة وان تبتعد عن الإقصاء الذي عانته في مرحلة طويلة واورد مثلا الإقصاء في اللجان البرلمانية والتي يفترض أن لا يسيطر عليها الإخوان كما حدث آخر مرة، وأضاف في لقاء متلفز: لقد عانينا نحن في اليمن من هذا الامر حيث كانت رئاسة اللجان إلى حزب الاغلبية مثل كل الاشياء الاخرى وكان يسبب هذا طمأنينة تركن إليها السلطة ولا تضع حساباً لأحد فهي تقبض على كل مناصب السياسة والاقتصاد.

نائب يقترح تصوير لجان الغائبين

■ أكثر ما تمتاز به اللجان البرلمانية غياب أعضائها عن الاجتماعات، وتمر الأشهر دون أن تجتمع رغم أن أعمال البرلمان تبدأ من هذه اللجان وتحال إليها القضايا والمشاكل عندما يصعب حلها وتتولى النقاش كجهة مختصة ترفع توصياتها إلى المجلس قبل أن يتخذ أي إجراء.

لكن هذه اللجان نادرا ما تلتقي ويتفق أعضاؤها على الغياب دون أن يتحدثوا بذلك، ولأجل تفعيل دور هذه اللجان يقترح أحد الأعضاء أن يتم تصوير الاجتماعات وبث أجزاء منها على الشاشة حتى يحرص الأعضاء على الحضور على الأقل من أجل الكاميرا التي تقف خلف حرص كثير من الأعضاء التواجد في المجلس لأنهم يحصلون على لقطات تلفزيونية تذكر الناخبين بوجودهم حتى أن عدداً كبيراً بعد أن يتحدث أمام الكاميرا ينسحب من القاعة خارجا دون عودة.

الحزمي أصبح يحب الأرقام

■ فجأة تحول النائب محمد الحزمي إلى عالم اقتصاد ومدقق حسابات، وهو أمر جيد إن تم وفقا لمبادئ الحساب، فبعد أن تخصص لمدة بأرقام وزارة الخارجية وتوجيه الأسئلة حول مبالغ كبيرة يقول أنها أهدرت أو لم تورد إلى خزينة الدولة انتقل مطلع الأسبوع إلى وزارة التعليم العالي حيث قال أن هناك إهداراً لمبلغ 32 مليار ريال ودون وجه حق، وأن 700 مليون ريال عهدة على شخص واحد لم يقم بإخلائها .. حتى لا تتحول هذه الأرقام إلى مجرد اتهامات نريد أن نرى حقيقة وهل فعلا هذه الأرقام مثبتة أم أن الأمر متعلق بالتداول السلمي للاتهامات إن كان كذلك فهو توجه لا يخدم الوفاق ويجعل البرلمان قريبا من صحيفة صفراء لايهمها إن كانت معلوماتها حقيقية وتفضل أن تكون مثيرة فقط.

يحزنني ما وصل إليه مجلسنا

■ في أوقات كثيرة يبدو رأي النائب علي عبدربه القاضي متزنا وغير متواجه مع طرف أو كتلة وينتمي إلى المستقلين ويحاول أن تكون آراؤه كذلك، وفي اجتماع الحكومة والنواب قال: يحزنني العناد السياسي الذي أصبح يمارس في مجلسنا والذي ينعكس على المواطنين وعلى ثقتهم، ويؤسفني أن الحكومات المتعاقبة التي أكثرت من الحديث عن تهريب الديزل عبر البحار لم تقم بضبط المهربين المعروفين وغير المخفيين على أحد، وضبط المهربين سيوفر على الحكومة جهودها في إقرار إجراءات الرفع السعري.

ومعلقا على الحلول والمقترحات التي طرحتها الحكومة أنها باستثناء الري بالتقطير وحجم المياه والديزل الذي سيوفره فالبقية حبر على ورق مالم تتبع بواقع جدي.

130 عضوا يطالبون الحكومة بتخصيص نصف موازنتها للضوء

● يبدو أن الملل تسرب إلى قلوب النواب الذين أكثروا من نقاشات الإنطفاءات الكهربائية فأصبحوا مهتمين بقضايا أخرى يرون أنها لا تقل أهمية ومع ذلك لا يمكن لأي شريحة أو مؤسسة حكومية أو أهلية أن تغض الطرف عن مشكلة تلحقنا إلى مكاتبنا وإلى غرفنا ورغم أن المدة التي يحل الظلام فيها على قاعة المجلس قليلة وسريعا ما يتم تشغيل المولد الخاص إلا أنهم يفكرون بالحل.

وقد وقع 130 عضوا على مذكرة طلبوا فيها من الحكومة أن توقف كل مشاريعها غير المجدية وتنطلق في اتجاه صناعة كهرباء حقيقية وأن تخصص 50% من موازنة العام الجاري والعام القادم لصالح شبكة الكهرباء.

ويقول أحد الموقعين أن بقية الأعضاء لن يعارضوا وسينضمون إليهم لأن هذه الخدمة أصبحت تهدد البلاد كلها وإيجاد حل حقيقي صار مطلب كل مواطن أين ما كان.

المرصد البرلماني:

الإجراءات التي سار عليها القرار قانونية

● مهمة البرلمان الرئيسية هي صناعة التشريعات ومراقبتها، وتتولى الحكومة الجانب التنفيذي وإعداد البرامج والخطط التنموية ورسم السياسات المالية.

حاليا يدخل البرلمان شهره الثالث من الخلاف مع الحكومة حول قرار رفع الديزل وكل المؤشرات تقول أنه يريد أن يصبح المكون الرئيسي في رسم السياسة المالية على الرغم من النصوص القانونية واللوائح البرلمانية التي تحدد دور المجلس بعمل توصيات ورفعها إلى الحكومة في ما يخص قراراتها والحكومة إما أن تأخذ بها أو تفيد المجلس بمبررات اتخاذ القرار.

وكما يرى المرصد البرلماني اليمني فإن الإجراءات الخاصة بقرار رفع الديزل تمت على أسس سليمة وقانونية ولائحية وهو يخص السلطة التنفيذية ولا يعني البرلمان كونه ليس سياسة جديدة اتخذته الحكومة، ويضيف أنوار التاج من المرصد أنهم معنيون فقط بقانونية سير الإجراءات وتقييم الأداء للبرلمان.

جلسة برلمانية مختلفة..

الراعي: لا تطلعوا لي السكر

صقر الصنيدي

● بعد تهديدات بسحب الثقة من الوزراء الثلاثة ورفع الجلسات حضرت الحكومة قبل النواب أنفسهم الذين هددوا ورفعوا معها ملفا من محاولات الإقناع لأعضاء البرلمان وكانت جلسة برلمانية مختلفة بالفعل.

كثير من نواب مضى زمن لم نرهم ارتصوا في صفوفهم وتبادلوا التحايا مع زملائهم، الراعي يطلب من النواب الهدوء قبل أن يطلع له السكر ويلحق ذلك بدعوة لهم بالجلوس، نائب يترك كرسيه ويذهب نحو رئيس الحكومة الجالس في الصف الأول ويحدثه في أمر الراعي، يتدخل من المنصة من هذا الذي يتحدث لرئيس الوزراء؟ تدور أحداث الجلسة ترتفع أيدي المؤيدين لسعر الديزل الجديد مع المعارضين للقرار وتأتي الأصوات المتداخلة، يعلق رئيس الجلسة «طلعنا نقم» وهي عبارة تشير إلى عدم الهدوء أو هكذا يفهمها الأعضاء، يدخل مثلث برمودا إلى الاجتماع كتشبيه يستخدمه أيضا الراعي لحضوره النقاش وتداخل الاعتراضات لكنه يريد أن يلطف القاعة «حتى وإن لم أكن أريد الأستاذ محمد سالم باسندوة أريده الآن لأن الظروف هكذا أصبحت».

نواب يتحدثون عبر هواتفهم ولا يتوقفون إلا حين يصرخ رئيس المجلس باسم من يمسك الهاتف ويتحدث، وآخرون يلاطفون الوزراء بغية معاملة معلقة منذ مدة وآن لها أن تنجز، يحيى الراعي.. تأتي الحكومة ولا تفعلوا غير المعاملات وعندما لا تأتي لا تتوقفوا عن لومنا أين راحت أين جت؟

هكذا سارت جلسة الاثنين بين توتر وعناد، ويصل الحال إلى مقترح عبدالله المقطري تعاد قضية الديزل إلى اللجنة لتدرس مجددا وتأتينا بقرار نهائي السبت القادم.